YEMEN

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد جوزيف ديس، رئيس الدورة الـــ 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة.
معالي السيد بان كي مون، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.
أصحاب المعالي والسعادة.

السيد الرئيس،

انه لمن دواعي سروري أن أعرب لكم باسم حكومة الجمهورية اليمنية، عن خالص التهاني لتوليكم رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن واثقون من اقتداركم وحكمتكم في توجيه كافة أعمال هذه الدورة والوصول بها إلى غاياتها المرسومة.

ولا يفوتني هنا الإشارة بكل التقدير والاعتزاز بمعالي الدكتور علي عبد السلام التريكي رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة على جهوده الموفقة والتي كللت الدورة السابقة بالنجاح، وأخرها مشاركته في إنجاح الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول الأهداف التنموية للألفية. والشكر موصول للسيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لجهوده لإصلاح منظمتنا وزيادة دورها في المجالات التنموية والإنسانية وفي تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

تشهد الجمهورية اليمنية تحديات تنموية واجتماعية وبيئية وسياسية مركبة، أسهمت العديد من العوامل والظروف في تشكيلها ومنها اثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد اليمني وتراجع مؤشرات ما أنجزته الحكومة في الأهداف التنموية للألفية، والنقض الحاد في الموارد المتاحة نظرا لانخفاض معدلات

إنتاج النفط وتراجع أسعاره عالميا، والتي تعتمد عليها الحكومة كمصدر رئيس بنسبة 75% من إجمالي الدخل العام، وانخفاض عائدات المغتربين وإيرادات السياحة، مقابل نمو سكاني كبير وشح في موارد المياه، بالإضافة محدودية ما يقدمه شركاء التنمية لتمويل برامج مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل ومعيشة كريمة للسكان. إن نصيب المواطن اليمني من المساعدات التنموية الرسمية ODA يعد الأدنى في العالم مقارنه بالدول الأقل نموا.

وبهدف تحقيق النمو الاقتصادي وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية اللازمة فقد وقعت بلادي مؤخرا اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج سيوفر انضباطا ماليا لإدارة العجز في الموازنة العامة والخفض التدريجي في مستويات الدعم الحكومي للوقود بما يسهم في تخفيف العبئ على الموازنة العامة للدولة.كما تم اعتماد العديد من الإصلاحات الإدارية والمالية والقضائية ومكافحة الفساد وتطبيق اللامركزية في الحكم، وتعكف الحكومة في الوقت الحالي على صياغة الخطة الخمسية الرابعة للتنمية للأعوام 2011-2015. كما بدأت حكومة بلادنا في إجراء حوار سياسي مع أحزاب المعارضة للاتفاق على حل كافة التحديات التي تواجهها اليمن وتطوير قانون الانتخابات وإجراء عدد من التعديلات الدستورية والدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية توطئة لإقامة الانتخابات النيابية العامة في ابريل من العام القادم.

السيد الرئيس،

في الأسبوع الماضي التأمت في نيويورك اجتماعات مبادرة جديدة للتعاون مع الجمهورية اليمنية، باسم مجموعة أصدقاء اليمن وهي مجموعة تضم دول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، واليابان، والصين، والمؤسسات والصناديق الدولية المانحة، وذلك لدعم جهود اليمن في تحقيق التنمية ومحاربة التطرف والإرهاب والقرصنة، ونحن على ثقة

إن هذا التعاون سيعزز من قدرات اليمن في تنفيذ خططها التنموية وبناء قدراتها الأمنية لمكافحة الإرهاب وحماية الممرات البحرية في خليج عدن وجنوب البحر الأحمر من القرصنة البحرية وحماية حدودها البحرية والبرية.

إن من جملة التحديات التي تواجهها الجمهورية اليمنية، تأتي بعض التطورات السياسية لتزيد الوضع تعقيدا، منها اثر وانعكاسات التمرد في محافظة صعدة، وما تتحمله الحكومة لبناء السلام لإعادة اعمار المنطقة جراء حروب ستة فرضت على الدولة بهدف إرساء سيادة القانون. لقد تسبب التمرد في نزوح عشرات الآلاف من المواطنين وفتح مخيمات للإيواء بالتنسيق مع المنظمات الاغاثية العالمية. لقد وضعت الحرب أوزارها بعد أن قبلت جماعة التمرد بالشروط الستة للحكومة والتي بموجبها تم الإفراج عن معظم المعتقلين، واستئناف العمل باتفاق الدوحة للعام 2008 ولشروط وقف الحرب التي قبلت بها عناصر التمرد. ونحن الآن بانتظار تنفيذ البرنامج الزمني والتنفيذي للاتفاق الذي ترعاه مشكورة دولة قطر الشقيقة، وتتابع الحكومة تجاوب المتمردين مع جهود السلام مع تمسكها بحقها السيادي في فرض القانون في كافة أرجاء إقليمها الوطني ومواجهة أي مجموعة تخرج عن الدستور والقانون وتمارس الإرهاب والعنف والتخريب.

كما تعاني بلادي من نشاط عناصر القاعدة الإرهابية، وانتقالها إلى وسائل جديدة تتمثل في تنفيذ عمليات لاغتيال القيادات الأمنية، ومحاولاتها المستميتة لترتيب وضعها في الجزيرة العربية والعمل على تأجيج العنف في بعض المحافظات الجنوبية بالتعاون مع مجموعة ممن خسروا مصالحهم بقيام الوحدة اليمنية ويدعون اليوم إلى الانفصال في تحد لإرادة أغلبية الشعب اليمني وبالإضافة إلى تأييدهم للعناصر التخريبية في صعدة في محاولة لتوظيف ذلك لصالح أهداف القاعدة لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في اليمن، ولمعاودة عملياتها الإرهابية التي تستهدف اليمن والمنطقة والعالم. لقد تمكنت أجهزتنا الأمنية من تحقيق نجاحات كبيرة في القبض على الكثير

من العناصر الإرهابية وملاحقتها وإجهاض عملياتها، وتعيش هذه العناصر حاليا في حالة من الذعر لا تمكنها من تنفيذ مخططاتها الإرهابية. ومن اجل استكمال الجهود لانجاز مهمة تصفية عناصر القاعدة فان الحاجة لبناء وتعزيز القدرات الوطنية وتقديم الدعم والتنسيق الأمني والاستخباراتي أمرين في غاية الأهمية. لقد أثبتت التجربة إن التدخل الخارجي لمحاربة الإرهاب يزيد الأمر تعقيدا، ويهيئ مناخات محلية للتعاطف مع العناصر الإرهابية.

إن الجمهورية اليمنية شريك فاعل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وان ما تحققه من نجاحات في هذه الأيام من خلال الضربات الاستباقية ضد ما تبقى من أوكار القاعدة يتطلب وقفة قوية من المجتمع الدولي لمساندتها وشد أزرها.

السيد الرئيس،

لقد عملت الجمهورية اليمنية منذ توليها رئاسة مجموعة 77 والصين بحماس وإرادة على تحقيق التوافق حول العديد من القضايا التي تهم دول المجموعة والحفاظ على وحدتها وتضامنها وتطوير علاقتها مع الدول المتقدمة. وخلال الفترة الماضية تمكنت اليمن من قيادة المفاوضات الشاقة للتوصل إلى الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول الأهداف التنموية للألفية، وهي الوثيقة التي تشكل برنامج عمل للسنوات الخمس القادمة. كما أن قيادتها للمجموعة مكنتها من انجاز الكثير لمصلحة أجندة الجنوب التي تخدم مصالح بلداننا النامية، وهي تقود مفاوضات أخرى على قدر كبير من التعقيد فيما يتعلق باتفاقيات التغير المناخي والبيئة. ونشعر بالاعتزاز أن رئاسة اليمن للعديد من الاجتماعات الخاصة بمجموعة الـ 77 والصين ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ومشاركتها الفاعلة في أعمال اللجان قد مكنت من تقريب وجهات النظر والوصول إلى اتفاقات نأمل أن تهيئ لتحقق النجاح الذي لم يتحقق في اجتماعات سابقة، ويكفينا النظر إلى معاناة ما يزيد على عشرين مليون باكستاني من جراء الفيضانات والسيول لاستثارة مشاعر جميع دول

العالم وتحديدا الدول الكبرى لتحمل مسؤولياتها نحوهم ونحو المستقبل المناخي للعالم وما يمكن أن يودي إليه من آثار مدمره كما ندعو كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للوقوف بمسئولية مع حكومة باكستان للتخفيف من معاناة المشردين والنازحين. وبهذه المناسبة أتقدم بأحر التعازي إلى حكومات وشعوب الدول التي تأثرت بالكوارث الطبيعية مؤخرا وفي مقدمتها الباكستان والصين والاتحاد الروسي وهايتي وغيرهم.

السيد الرئيس،

من المؤكد أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي تمثل بؤره تهدد الأمن والاستقرار الدوليين إن تاريخ جهود حل هذا الصراع تظهر بوضوح أن التعنت الإسرائيلي وسياسات حكومة إسرائيل الاستيطانية ورفضها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام هي العوائق الرئيسية أمام تحقيق السلام، لذا فانه يتوجب على المجتمع الدولي اليوم وفي مقدمتها الدول الراعية لمحادثات السلام وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنح إسرائيل الفرصة الأخيرة للالتزام بكافة القرارات والاتفاقات المتعلقة بإحلال السلام وقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضيها ووقف الاستيطان، وإنه في حالة استمرارها في مواقفها الرافضة للسلام فان على مجلس الأمن فرض الحلول لإنهاء الصراع وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن على إسرائيل الانضمام إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية والاندماج في مباحثات جادة مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

السيد الرئيس،

بالرغم من العديد من الاجتماعات في مجلس الأمن ولجنة الاتصال الخاصة بالصومال يبقى الوضع هناك خطيراً ومهدداً لأمن واستقرار المنطقة و المؤسف أنه مع تنامي ظاهرة القرصنة وتهديدها للملاحة الدولية وتوسع نشاطها لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات فاعلة لدعم حكومة الصومال المؤقتة أمنيا و توفير الإمكانات لها لبناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدرات الأمن و الجيش فيها و دعم قوات حفظ السلام الأفريقية مما أدى إلى الشعور بالمرارة لدى حكومة الصومال لعدم وفاء الدول بوعودها والتزاماتها التي قطعتها على نفسها تجاه حكومة الصومال. وتعاني الجمهورية اليمنية من تدفق آلاف اللاجئين من القرن الأفريقي ومعظمهم من الصومال كما تدرك خطورة استمرار الوضع في الصومال في مختلف جوانبه الإنسانية والسياسية والأمنية على اليمن و المنطقة وتدعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحمل مسؤوليتهما لإعادة الأمن والاستقرار إلى الصومال.

وكما تشيد الجمهورية اليمنية بجهود الحكومة السودانية لإنجاح الحوار مع قوى المعارضة ونبارك جهود الوساطة القطرية لإحلال السلام في دارفور والالتزام باتفاقية السلام في الجنوب فأننا نؤكد أن الحوار هو الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة السودان وأمنه واستقراره وتدعو الجمهورية اليمنية كافة الأطراف السودانية لتحمل مسؤوليتها والمشاركة الفاعلة في الحوار و بما يحقق المصالح الوطنية العليا للسودان ويحفظ وحدته و سلامه الاجتماعي، ونجدد الدعوة لإلغاء قرار المحكمة الدولية الخاص بفخامة الرئيس عمر البشير، باعتباره قرارا لا يحترم سيادة الدول ويعيق جهود إحلال السلام في السودان.

لقد عكست الانتخابات البرلمانية في العراق تمسك الشعب العراقي بالخيار الديمقراطي وبالدستور العراقي. و نحن في الجمهورية اليمنية نثق في قدرة الأخوة العراقيين على التمسك بالحوار لحل كل خلافاتهم و تجنب الفتن الطائفية و الصراعات المذهبية، والأمل معقود على القيادات الوطنية العراقية للاتفاق على تشكيل الحكومة و وضع العراق على طريق التنمية والبناء والاستقرار .

السيد الرئيس،

لقد استضافت الجمهورية اليمنية الاجتماع الوزاري العاشر لرابطة الدول المطلة على المحيط الهندي في بداية الشهر الماضي، والذي جرى فيه التأكيد على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف مجالات التجارة والاستثمار والسياحة والتعاون الثقافي والتعليمي و مصائد الأسماك و مكافحة الأمراض المعدية والكوارث الطبيعية و مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ بالإضافة إلى مواجهة القرصنة في أعالي البحار. كما استضافت الجمهورية اليمنية أيضا الاجتماع الوزاري الاستثنائي لدول تجمع صنعاء للتعاون الذي تم فيه التأكيد على دور دول التجمع في الحفاظ على الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي و جنوب البحر الأحمر ومكافحة التطرف والإرهاب والقرصنة في القرن الأفريقي و بحر العرب. وتنطلق اليمن في استضافتها لهذه الاجتماعات الوزارية بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الإقليمية و الدولية الأخرى من رغبتها في المساهمة في تعزيز التعاون الجماعي للحفاظ على الأمن والسلام والتعاون بين دول و شعوب المنطقة والعالم باعتبارها من الأهداف السامية لمنظمة الأمم المتحدة .

السيد الرئيس،

مع كل المناداة لتحقيق ألأهداف التنموية للألفية، وما تحمله تلك الأهداف من معاني إنسانية، إلا إن الأوضاع الدولية التي تأثرت بالأزمة المالية و تذبذب أسعار الطاقة و الكوارث الطبيعية التي أدت في مجملها إلى ارتفاع أسعار الحبوب و غيرها من المواد الغذائية قد شغلت الدول المتقدمة عن الإيفاء بالتزاماتها لدعم و مساندة الدول الأقل نموا و النامية لتحقيق أهداف التنمية. و هناك خوف من أن تمر الفترة المحددة لتحقيق أهداف الألفية دون تحقيقها نتيجة عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية والأقل نموا .

ومن جانبنا في الجمهورية اليمنية فقد تعاملنا بإيجابية مع تلك الأهداف وفقا لقدراتنا المحدودة لتحقيق ما نستطيع منها و نود هنا الإشارة بأن الحكومة اليمنية قد تبنت استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر و عكست ذلك ضمن خطط التنمية الوطنية و تسعى قدر ما تستطيع و بتعاون المجتمع الدولي لتنفيذها . كما اتخذت الحكومة اليمنية العديد من الإجراءات لرفع مخصصات التعليم في ميزانية الدولة و بناء المزيد من المدارس و تأهيل الكادر التعليمي و تطوير التعليم الأساسي و تشجيع التحاق الفتاة بالتعليم والتوسع في برامج محو ألامية للكبار. كما سعت إلى تحسين المساواة في النوع الاجتماع بين المرآة والرجل في مجالات التعليم بمختلف مراحله و تمكين المرآة من المشاركة في الحياة السياسية. كما اهتمت الحكومة بصحة الأمهات و الأطفال ونشر الوعي الصحي الثقافي بين أفراد المجتمع مما أدى إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات و تحسن خدمات الأمومة والطفولة. و قامت بالعديد من الحملات الصحية للقضاء على الأمراض المعدية و منع انتشار مرض الإيدز. أما ما يخص الجانب البيئي فان اليمن تعاني من شح الموارد المائية مع تزايد عدد السكان و هو ما يؤثر على ضمان استدامة بيئة سليمة. ومن هنا فقد قامت الحكومة بوضع

الخطط الوطنية لدراسة الوضع الراهن و تحديد المشكلات و كيفية معالجتها لحماية البيئة و الاهتمام بها ضمن خطط التنمية الوطنية .

السيد الرئيس،

إن حجم إنفاق الحكومة على فرض هيبة القانون ومكافحة الإرهاب وأعمال التخريب، وعبئ استيعاب ما يزيد من 700 ألف من اللاجئين الصوماليين ومن أبناء القرن الأفريقي، حد من إنفاقها على التنمية ومكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة مواطنيها وتوفير فرص عمل كريمة للشباب ومخرجات التعليم، فضلا عن تحسين مستويات الرعاية الصحية وتحقيق الأهداف التنموية للألفية، ولذا فإننا نحث الدول الشقيقة والصديقة والهيئات المالية الدولية والمنظمات المانحة والمنظمات الدولية وأصدقاء اليمن وشركاءه في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب على تحمل مسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم وتقديم الدعم اللازم لليمن لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المنشودة.

وشكرا